الشريعة الإسلامية وتطبيقها في واقع ولايات شمال نيجيريا 2000م- 2012م

د. محمد أرسلان محمد (*)

مستخلص البحث:

يدور المحور الأساسي لهذا البحث حول عودة ولايات شمال نيجيريا إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، بعد أن اجتاحها الاحتلال الغربي المتمثل في بريطانيا، والتي عملت جاهدة لإقصاء قوانين الشريعة الإسلامية عن واقع الحياة العملية للمسلمين، وسعت لحصرها في قضايا العبادات المحضة (الصلاة والصوم والحج...الخ) وقضايا الزواج والطلاق والمواريث، وظلت تسعى للتضييق على هذه القضايا، وتحاول تغيير بعض جوانبها.

فبين البحث المجالات التي بدأ بها تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وذكر سلبيات التطبيق وإيجابياته، والولايات التي طبقت تلك الأحكام، والمشاكل التي اعتورت التطبيق. واقترح البحث بعض المقترحات لمعالجة السلبيات، والمشاكل التي اعترضت التطبيق.

Abstract

The main topic of this study is the return of the states of North Nigeria to the application of Sharia rulings after

(*) أستاذ مساعد، جامعة أحمدو بيلو، كلية الشريعة والقانون، نيجيريا.
Department of Islamic Law, Faculty of Law, AHMADU BELLO UNIVERSITY Zaria, Kaduna State-Nigeria

they had been diverted from the then standing application by the Western British colonization which restricted the application of Sharia rulings to pure worship activities, such as prayer, fasting , pilgrimage, etc., and family affairs, such as marriage, divorce, ligancy, etc. Meanwhile the British did their best to restrict that application to the narrowest range and to deform some aspects of these rulings.

The research shows the fields where this application started, demonstrating the positive and negative sides of that application, the states where it took place, and the involved problems. The study ends by suggesting the solutions for these problems and ways to tackle the negative aspects.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: إن الله سبحانه وتعالى هو الذي أوجد الخلق من العدم، بفضله وكرمه، وفضَّل بني آدم على كل مخلوقاته، بمنه واصطفائه، وسخر لهم ما في السماوات وما في الأرض جميعا من عطفه وحنانه، وفرض طاعته وعبادته بعدله وقضائه، وأضلهم الشيطان والهوى عن سبيله وهديه، فأرسل إليهم رسله برحمته وعفوه، وختم الرسالة بأفضل أنبائه ورسله، سيدنا محمد بن عبد الله عليه أفضل صلواته وتسليماته.

علّم الهداية وبين معالمها، وشق محجتها، وأضاء ليلها كنهارها، فاهتدى بهديه الأمم وارتقَوْا برشده القمم، إلا أن الشيطان ما زال بالبشر كما وعد، أنه ليحتنكن ذرية آدم إلا قليلا ممن أنقذهم الله، واتباع الهوى من أعوان الشيطان في ضياع البشرية، كلما أرسل الله أو أقام بين الخلق من يرشدهم اهتدوا، فإذا امتد بهم الأمد، وغلب عليهم الشيطان أو الهوى غووا، كما قال الحق تبارك وتعالى على لسان نبيه موسى عليه: "أفطال عليكم الأمد أم أردتم أن يحل عليكم غضب من ربكم فأخلفتم موعدي"(1)، ولتجنب ذلك والابتعاد عنه تمسك المهتدون من هذه الأمة بهديه ﷺ وتعلموا شريعته، وفصّلوها تفصيلا، فأغنت عن غيرها من أهواء البشر، إلا أن القوى الغربية لما طغى جبروتها وتوغلت في الأمم الضعيفة بظلمها واستيلائها وغيّرت معالمها ومسار حياتها على ما يعجبها، تغيرت الأمم في جميع أنماط حياتها بما في ذلك شريعة الله-تعالى-، ومن تلك الأمم ما سماه المستعمر بدولة نيجيريا، وأهل هذه المنطقة وخاصة شمالها مسلمون، في جميع جوانب حياتهم، فسعى المستعمر البريطاني إلى تغيير أنماط حياتهم، وحدّد مجال الشريعة وقيده إلى أن ذاق القوم مرارة الحياة بدونها، واستصعبوا الحياة في غيرها، فأقيمت الندوات، وعقدت المؤتمرات للدعوى إلى العودة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية. وهذا البحث يبين جزءا من الجهود التي بذلت لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، والمشاكل التي واجهت التطبيق في شمال نيجيريا، وقد تناولته من خلال المباحث الآتية:

- المبحث الأول: خلفية تاريخية عن دولة نيجيريا.
- المبحث الثاني: بيان دخول المستعمر البريطاني إلى نيجيريا.
- المبحث الثالث: أسباب العودة إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في ولايات شمال نيجيريا.
- المبحث الرابع: تطبيق الشريعة الإسلامية في ولايات الشمال من نيجيريا.

(1) سورة طه الآية: 85.

- المبحث الخامس: مجالات تطبيق الشريعة الإسلامية في ولايات شمال نيجيريا.
- المبحث السادس: السلبيات والإيجابيات التي واجهت تطبيق الشريعة الإسلامية في شمال نيجيريا.
- الخاتمة، وتشمل: النتائج والمقترحات والتوصيات.

المبحث الأول

خلفية تاريخية عن دولة نيجيريا

تعتبر نيجيريا دولة كبيرة، وأكثر بلاد إفريقيا سكانا، إذ يبلغ عدد سكانها حوالي مائتي مليون نسمة، وهي ذات أغلبية مسلمة. وتمتاز بمناخ جيد وأراضٍ قابلة لجميع أنواع المحاصيل الزراعية في العالم، ولها 73 نوعا من المعادن أكثرها في الشمال.

ويذهب أكثر الذين أرخوا لدخول الإسلام في نيجيريا إلى أن الإسلام وصل إلى الشمال في القرن الحادي عشر الميلادي عن طريق الونغربين الذين جاءوا من إمبراطورية مالي "Mali" وغيرها[1]، وهم قوم من المندنيكا، أو مندنغا وقد اشتهروا في ذلك الوقت بالتجارة والدعوة. وكانوا يتمسكون بالتعاليم الإسلامية من صدق وأمانة وحسن معاملة وسخاء، الأمر الذي شجع أهل الشمال على اعتناق الإسلام، وبدأ القوم يتعلمون مبادئ الدين الإسلامي على يد هؤلاء الدعاة، حتى انتشر الإسلام في هذه البلاد، ووصل إلى معظم الممالك الشمالية، حتى تمكنت فيهم تعاليم الإسلام، وبمرور الأيام بدأت الأمور تتغير، والإسلام يتقهقر، وأصبح كثير من الناس يتقلبون بين ظلمات الضلال والجهل، وبلغ الفساد بهم غايته، والانحراف في الأفعال مداه.

وبينما القوم في تلك الحالة إذ ظهر بفضل الله تعالى الشيخ المجدد عثمان بن فودي الفلاتي، يعلم الناس الدين والعلم كعادة أهل المنطقة، ويتحاشا مجالس الأمراء، حيث كثر

(1) Hiskett, M. "The Ninteenth Century Jihads in West Africa", The Cambrige History .of Africa, Cambrige, Cambrige University Press, 1416AH/1996Ad/Vol.5, P.131.

فيهم الظلم والطغيان، وقهر العباد، واستحلال كل ما يحلو لهم من الملذات، وكل من يخالفهم في ذلك يكون مصيره الهلاك، إلا أن الشيخ عثمان بتعليمه وإرشاده كسب عددا كبيرا من الأتباع، الأمر الذي أعطاه قبول في المجتمع، ثم بدأ ينشر الإصلاح في كل جوانب الحياة ليجدد للإسلام سيرته، ويحيي ملته، وأدى به ذلك إلى الاصطدام بالرؤساء، وانتهى الأمر بانتصاره عليهم، فانتظمت الدولة الإسلامية بكل أركانها، واتسعت رقعتها بالفتوحات الفودية، فملأ الأرض هداية ورشدا، وعلما، وعملا، واستمر الحال على ذلك في شمال نيجيريا وما جاورها من البلدان، إلى أن جاء المستعمر البريطاني ليغير المسير الإسلامي الشامل في نيجيريا.

المبحث الثاني

دخول المستعمر البريطاني إلى نيجيريا

لقد أحكم المستعمر البريطاني قبضته على جنوب نيجيريا في بداية القرن الثامن عشر. بقي في جنوبها حوالي نصف قرن، يدرس أوضاع الدولة الإسلامية في الشمال بحكمة وذكاء، ثم بدأ يحاول إغراء وإقناع الأمراء والخلفاء في خلافة صكتو الإسلامية بالموافقة والقبول للحماية البريطانية ضد التوسع الفرنسي في الشمال والغرب؛ وتوجّ المستعمر ذلك بوعود برّاقة تضمن للأمراء والخلفاء البقاء على سلطانهم، وعدم التدخل مطلقا في شؤونهم الإسلامية، وفي التقاليد المعروفة في إماراتهم، وقد استطاع-بدهاء-أن يبرم بعض الاتفاقيات الخاصة مع بعض الأمراء[1].

وبهذه الطريقة استطاع المستعمر أن يتدخل في شؤون هذه الخلافة الإسلامية، مستخدما سلاح الوعد تارة والوعيد أخرى، ثم بدأ ينفذ خطته للقضاء على الخلافة وجذورها. وتولى هذه المهمة اللورد بريدريك لوغارد (Lord Foredeck

(1) إسماعيل أحمد وآخرون، (1998م)، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض، ج2، ص: 244.

(Lugard وهذه بداية بسط السيطرة البريطانية على الخلافة الإسلامية والقضاء على زعماء المسلمين في هذه المناطق فيما بعد[1].

وبدأ لوغارد (Lugard) إدارته الجديدة، بإقامة علاقة طيبة مع الخلافة، حيث أرسل رسالة مترجمة باللغة العربية في يناير عام 1902 م الموافق 1320هـ، معلنا فيها سياسته التي يسير عليها، إلا أن هذه الرسالة قوبلت برد شديد اللهجة من زعماء الخلافة لما تضمنته من خدعة واضحة تستهدف الاستيلاء والقضاء على الخلافة. وهذا هو نص الرد: "منا إليكم، لا أقبل أن يقيم أحد منا أي علاقة بيننا وبينكم أبدا. ولن أتفق معكم أبدا، وليس هناك أي شيء بيننا وبينكم، إلا ما بين المسلمين والكفار وهي الحرب التي أمرنا الله بها،ولاحول ولاقوة إلا بالله. هذا، والسلام"[2].

وعند ما فهم المستعمر أن الخلافة انتهجت سياسة الصمود والقتال من أجل الدفاع عن الإسلام ودولته، لجأ إلى نفس الأسلوب حيث حارب بشراسة جميع إمارات الخلافة بطريقة منتظمة، وتابع هذه الإمارات واحدة تلو الأخرى حتى أسقط عاصمة الخلافة سكتو في سنة 1903م[3] وجمع الأمراء والخلفاء الذين صمدوا في أماكن مختلفة وقضى على بعضهم شنقا، وعلى البعض الآخر رميا بالرصاص، وما زالت إلى اليوم قبور كثير منهم في نافطا "Nafana" بولاية بوثي "Bauchi" ولوكوج "Lokoja" عاصمة ولاية كوغي "Kogi" حاليا. وفر البعض الآخر من الأمراء وأتباعهم نحو الشرق الإسلامي، وتحديدا إلى مايرنو "Mayirmo" في ولاية سنار بدولة السودان، وأما البعض الآخر ففر إلى القرى والأرياف المجاورة لإمارات الخلافة، ولا يخرجون من

(1) عبد الله عبد الرزاق (1996م)، الإسلام وتحدي الاستعمار اللأوروبي في إفريقيا، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ص: 181.

(2) أبو عيانة، فتحي محمد (2001) دراسات في الجغرافيا الاقتصادية والسياسية، دار النهضة العربية، بيروت، ص65.

(3) إبراهيم عبد الله عبد الرزاق، المرجع السابق، ص: 53.

مخابئهم إلا للحاجة القصوى، وقضوا معظم أوقاتهم في العبادة، والزهد، والتقشف في العيش، وعلى ذلك خلا للمستعمر الجو فعزم على تأسيس الدولة النيجيرية من جديد، فأدرك أن النظام المطبق في الشمال النيجيري كان يتمتع بوضع سياسي متكامل، ووعي إداري متميز، ونمط ثقافي متفرد، وكل ذلك ضمن تعاليم دينية متجذرة في المجتمع(1).

وبما أن إمارات خلافة سكتو كانت جيدة التنسيق تركها المستعمر على حالها، إلا أنه استخدمها وسيلة لتنفيذ أحكامه، رغم أنه في السنوات القليلة التالية، لجأ إلى وضع نظام الحكم غير المباشر، ويقصد به: أن يحكم الأمراء الشعب، هم وعمالهم، على أن يكون ذلك تحت إشراف البريطانيين الموجودين في البلد.

وهذا النوع من نظام الحكم غير المباشر مكن للمسلمين أن يحافظوا على تطبيق الشريعة الإسلامية في إمارات خلافة سكتو، وكما ساعدهم ذلك على تهيئة الجو لنشر الإسلام في الإقليم الشمالي والجنوبي.

وعندما أحس المستعمر بذلك التطور قام بكل ما لديه من حيل وقوة فحصر أحكام الشريعة الإسلامة في دائرة الأحوال الشخصية، وأجبر الأمراء على إلغاء الأحكام الشرعية المتعلقة بالجنايات(2) واستبدلها بقوانين جديدة تكون بديلة منها، ثم أنشأ محاكم خاصة تتولى تنفيذ الأحكام على نمط نظامه الجديد.

وبهذه الطريقة تم تغيير كثير من النظم الإسلامية التي كانت سائدة أيام خلافة سكتو، مثل النظام المالي الإسلامي الذي استبدل بنظام الضرائب الموحد الذي يعرض

(1) حمدان الرحمن (1996م)، إفريقيا الجديدة، دراسة في الجغرافية السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص:316.

(2) محمد محمد بنغدا (2002م)، أضواء على تطبيق الشريعة الإسلامية في نيجيريا، مجلة البيان، لندن، السنة العدد: 177، ص: 94.

على كل قرية، وظلت هذه الضرائب تدفع إلى خزائن الأمراء ثم يدفع الأمراء نسبة محددة إلى الإدارة البريطانية المركزية؛ لأجل تقديم الخدمات في المرافق العامة[1].

وخطط لوغارد (Lugard) لتوجه نيجيريا نحو الديمقراطية، على النمط البريطاني وكانت البداية بتأسيس المجلس الاستشاري سنة 1914م إلا أن المجلس لم يقدم شيئا يذكر، وفي عام 1922م بدأ الوعي السياسي يتغلغل في نفوس المواطنين، فطالبت الأحزاب السياسية بمزيد من السلطة، فنتج عن ذلك وضع دستور جديد، وبمقتضاه شُكل مجلس دستوري ليحل محل المجلس الاستشاري. وأخيرا تم تقسيم نيجيريا إلى ثلاثة أقاليم: إقليم الشمال، وإقليم الشرق، وإقليم الغرب[2] مما أدى إلى مزيد من الضغوط على المستعمر ليعطي مزيدا من الحريات. وحدثت اضطرابات شديدة عمت كل البلاد، مما أدى إلى عقد مؤتمر دستوري آخر، وطالبت كل القوة السياسية وكل الأقاليم بالاستقلال ووافقت الحكومة البريطانية بعد سلسلة من المناورات على استقلال نيجيريا في أكتوبر 1960م[3].

المبحث الثالث

أسباب العودة إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في ولايات شمال نيجيريا

وبعدما غادر المستعمر الدولة تاركا بصماته، وسالبا من الشعب سماته، استمر الحكم والسياسة، والحياة الاجتماعية على ما وضعه المستعمر البريطاني، مع محاولات ضئيلة حول القيام بأحكام الشريعة الإسلامية، ولكن كبلت أيدي المجتهدين، بقوانين الدولة

(1) محمد لواء الدين أحمد، (2009)، الإسلام في نيجيريا ودور الشيخ عثمان بن فودي في ترسيخه،دار الكتب العلمية بيروت ص:197.

(2) ناجي علي أيوب، (د. ت)، لمحات عن الإسلام في نيجيريا بين الأمس والغد، دار الكتاب الحديث، الكويت، ص: 157.

(3) محمد لواء الدين أحمد، (2009) الإسلام في نيجيريا ودور الشيخ عثمان بن فودي في ترسيخه ،دار الكتب العلمية ،بيروت ص 197.

التي أرسى قواعدها الاستعمار، ومكّن جذورها المستعمر،فأصبح النظام القائم من الناحية السياسية، والقضائية، هو النظام البريطاني، وهو نظام يقوم على المصالح الدنيوية، ويقصي مسائل الدين، بل ويفتح الثغرات للفساد وانحلال الأخلاق، كعدم تجريم الزانى، وتجليد شارب الخمر،وقطع يد السارق وغيرها من المنكرات، وجعل الدين مسألة خاصة بالإنسان بدعوى الحرية،فتسرب الفساد إلى المجتمع والسلطة السياسية، وتفاقمت الأمور، ولما أحس الناس بذلك بدأوا يطلبون المفر، والملجأ من هلاك يحدق بهم، فبدأت المناقشات حول الأحكام الدستورية وإمكانية تعديلها.

ونوقشت قضية العمل بالشريعة الإسلامية في النظام الدستوري النيجيري، وذلك في فترة انعقاد الجمعية التأسيسية للدستور سنة 1979م لأن الدستور النيجيري نص على إنشاء المحاكم الشرعية في الولايات الشمالية[1].

وفكرة إنشاء المحاكم الشرعية طبقت في الولايات الشمالية، وشملت بعض الولايات الجنوبية، واقترح إنشاء هذه المحاكم على المستوى الفدرالي. الأمر الذي وجد اعتراضات شديدة من قبل غير المسلمين في الجمعية التأسيسية[2]. ونوقشت القضية مرة أخرى في سنة 1988م وفي سنة 1990م حيث اشتد الحوار بين المؤيدين والمعارضين للقضية، وأخيرا حسم الرئيس النيجيري إبراهيم بابنغدى "Ibrahim Babangida" المسألة وقرّر العودة لدستور 1979م الذي نص على إنشاء المحاكم الشرعية.

ثم كان هناك اجتماع لتعديل دستور سنة 1999م وتم تعديله فكان من ذلك ما يمكن المسلمين من توسعة دائرة أعمال أحكام الشريعة الإسلامية.

---

(1) محمد لواء الدين أحمد، المرجع السابق، ص: 220.

(2) Kilani, Abdul-Razaq O. Issues and Trends on Religious Tolerance in Nigeria, The Contemporary Scene, "Journal of Muslim Minority Affairs, London, 1997, Vol. 16, No.2, P.275.

وقد نص الدستور في المادة رقم (36) "على أن المواطن له حق التدين الذي يعتقده من غيرأن يتعرض لأي مانع ولا تضييق عليه. وكما نصت المادة رقم (277) على أن لمجلس الولاية الحق في توسيع دائرة أعمال الأحكام الشرعية[1].

المبحث الرابع

تطبيق الشريعة الإسلامية في الولايات الشمالية من نيجيريا

كان يوم السابع والعشرين من أكتوبر سنة 1999م يوما تاريخيا بالنسبة لأهل ولاية زمفرا خاصة وللشعب النيجيري عامة، إذ أعلن حاكم ولاية زمفرا Zamfara" State" أحمد رفاعي محمد ثاني يريمه عن قراره لتطبيق الشريعة الإسلامية في الولاية بصورة شاملة، مستندا إلى النص الدستوري فيالمادة رقم (36) وفي المادة رقم (277)، مما أثار غضب النصارى في كل الولايات النيجيرية، فلما رأوا أن لا فائدة ولا جدوى من الصيحات التي يقومون بها في المحطات الإذاعية والتلفزيونية وفي المجلات والصحف اليومية لجأوا إلى سياسة العنف عن طريق المظاهرات والاحتجاجات التي اندلعت في ولاية كدونا "Kaduna" مما سبب إزهاق مئات الأرواح وإحراق الآلاف من المنازل والمباني والمحلات التجارية في مختلف أقاليم الولاية[2] والموقف النصراني النيجيري من هذه القضية أجبر المسلمين في الشمال على تأييد حكومة زمفرا، وطالبوا حكام ولاياتهم بتطبيق الشريعة الإسلامية اقتداء بولاية زمفرا، واستخدم الشعب كل الوسائل المتاحة أمامه لإقناع حكام ولاياتهم وقد قبل بعض الولاة ذلك بقلوب مفتوحة، وبعضهم الآخر عن كره وبغير اقتناع.

(1) المرجع السابق، ص: 221.

(2) عبد الله بلال: الأحداث الخيرة في نيجيريا، الخلفيات والحقائق، مجلة البيان، الرياض السنة 15، العدد 150، 2001م، ص: 10.

وعلى هذه الطريقة تابعت بعض الولايات أثر ولاية زمفرا إلى أن وصل عدد الولايات التي وافقت على تطبيق الشريعة الإسلامية إحدى عشرة ولاية وهي:

[1] ولاية زمفرا "Zamafara" .

[2] ولاية كانو "Kano" .

[3] ولاية كشنة "Katsina" .

[4] ولاية سكتو "Sokoto" .

[5] ولاية نيجر "Niger" .

[6] ولاية كبي "Kebbi" .

[7] ولاية جيغاوا "Jigawa" .

[8] ولاية برنو "Borno" .

[9] ولاية يوبي "Yobe" .

[10] ولاية كدونا "Kaduna" .

[11] ولاية بوتشي "Bauchi" .

المبحث الخامس

مجالات تطبيق الشريعة الإسلامية في ولايات شمال نيجيريا

تتسم العودة إلى الشريعة الإسلامية في الإقليم الشمالي من نيجيريا بأمور كثيرة جعلت المواطنين ينظرون إلى أغلبها أنها هي الشريعة نفسها، والشريعة الإسلامية كما هو معروف أنها طريقة تمشي عليها جميع أوجه الحياة، ولذا يتبادر إلى الذهن دائما أن تطبيق الشريعة الإسلامية يعني فرض النظام الإسلامي على كل جوانب الحياة من قبل الرؤساء، وليست الرئاسة وحدها من يقوم بتطبيق الشريعة، وإن كان كثير من الناس يظنون ذلك، غير أن تطبيق الشريعة الإسلامية هو أحكام يشارك فيها جميع أفراد الأمة،كل بقدره وحسبه، وبما أن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية قد غاب في مجال

الحكم في نيجيريا بسبب ما فرضه المستعمر البريطاني من نظمه على نيجيريا، خاصة في مجال القضاء بشقيه المدني والجنائي، وبسبب إقصائه لأحكام الإسلام خاصة في مجال الحكم والدولة. فإن العودة إلى تطبيق أحكام شؤون الشريعة الإسلامية في شمال نيجيريا يعني بمجالات معينة وهي: الشئون السياسية، والشؤون التشريعية والقضائية، والشؤون الدينية، والشؤون الاجتماعية،والمالية وغيرها. وفيما يلي بيان ذلك:

أولا: مجال والشؤون السياسية:

كانت السلطة المستبدة باسم الرئاسة هي الطريقة المتبعة في الحكم ويستقل الرئيس برأيه في تنفيذ كلما يريد بغض النظر عن موافقته للدين، ولا يستشير إلا من يوافقه على مصلحته،وأبوابه مسدودة دون الناس، ولا يعرف الشعب منه إلا صورته، وأصبح من المألوف إظهار التفرقة بين أهل الديانات، وكثيرا ما يمتاز غير المسلمين في قصر الرئاسة بما لا يمتاز به المسلمون، وليس في قصر الرئاسة محرمات، بدعوى الحرية، فمعاقرة الخمر، ومخالطة النساء العاهرات، والرقص، والميسر من مميزات القصر، ويصرف على ذلك من ميزانية الدولة. فتطبيق الشريعة الإسلامية في هذا الجو يتطلب من الرئيس وأعوانه العدول عما كان يجري والبعد عن الهوى، والالتزام بأحكام الإسلام في أنفسهم، وقبول الشريعة الإسلامية في مظاهر الحياة، وتطهير القصر من تلك المحرمات، واحترام شعائرالإسلام، حتى يعلم الجميع أن الرئاسة أسلمت وجهها لله. والناس على دين ملوكهم.

ثانيا: مجال الشؤون التشريعية والقضائية:

ولما لم يعد المجلس التشريعي يهتم بالشؤون الإسلامية في مسائله، وكذلك المجال القضائي ولم يحظ بأي تغيير، وإنما القوانين المطبقة والمحكوم بها هي تلك التي خلفها المستعمر في نيجيريا جنوبا وشمالا، مع عدم فاعليتها في منع الجرائم، وتوطيد السلام في المجتمع، ولا يجد مجال التشريع الإسلامي من يلفت النظر إليه، ولا يأبه به، فتطلبت

العودة إلى الشريعة الإسلامية إعداد قوانين جديدة، وتعديل القوانين القديمة، لتطابق الوضع المعروف في الشريعة الإسلامية، في مجال التشريع الجنائي، من قطع يد السارق، ورجم الزاني المحصن، وجلد شارب الخمر، وقتل المرتد، وفي مجال المعاملات المدنية من منع التعامل بالربا، واعتماد الصيغ الإسلامية في المعاملات المهنية وخاصة المصرفية منها. وعندما بدأت حكومة ولاية زنفرا تطبيق مثل هذه الأحكام أثار ذلك جدالا كبيرا في المنظمات العالمية والدولية، بدعوى أنه مخالف لمبدأ حقوق الإنسان، ويمس الحريات الشخصية بلا فرق، فأقيمت المؤتمرات وعقدت الندوات، هجوما على هذه الخطوات أو دفاعا عنها وأظهر العلماء المسلمون جدارتهم في البيان والإقناع، وبينوا أن هذه الأحكام التي حددتها الشريعة لا تطبق إلا على المسلمين فقط.أنشأت المجالس التشريعية في الولايات مؤسسات وإدارات للقيام على أمر تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ومنحتها سلطات واسعة. من تلك المؤسات: وزارة الشؤون الدينية، ومنظمة الحسبة، وديوان رد المظالم، وديوان الزكاوات وغيرها.

ثالثا: مجال الشؤون الدينية:

الأمور الدينية كبناء المساجد، وإنشاء المعاهد، وتشييد المدارس،وتأييد النظام الإسلامي في الحياة، كالزواج، والصدقة، والإطعام، كل هذه الأمور يقوم بها الشعب طواعية ولم تكن الحكومات تتدخل في أي شيء من ذلك، إلا إذا أدى إلى سوء تفاهم بين القائمين بها، فتتدخل الحكومة وتمنع من القيام بذلك نهائيا. فتطبيق الشريعة الإسلامية في هذا المجال يتطلب من الحكومات أن تتولى هذه الأمور بنفسها، وتبني المساجد، وتعتني بشؤونها كوظيفة رسمية، فتجعل للأئمة والأساتذة والدعاة مرتبات.

رابعا: مجال الشؤون الاجتماعية:

إن الناس في حياتهم الاجتماعية يمارسون ألوانا كثيرة من شؤون الحياة، ويقاسون الشدائد في تحقيق أهدافهم، وتصعب عليهم الوسائل في بعض الأوقات، فمثلا في مجال

التعليم، والصناعة، والتجارة، والتواصل، والمرافق العامة الخاصة التي يستفيد منها الشعب ولا تعود على الدولة بالأموال، كالماء، ومجاري المياه، وأدوات الزراعة الصناعية، وغير الصناعية، وأمثال هذه الأمور التي تغافلت عنها أكثر الحكومات على مستوى الدولة والأقاليم، حيث إن الأموال العامة التي تسيطر عليها الحكومات لا تصرف في هذ الأمور المذكورة، وإنما الشعب هو من يمارس ويقاسي هذه الأمور ولا يعلم ما إذا كان له حق في الأموال العامة أو لا كما كان جليا حيث تسمع في الإذاعات المحلية والدولية يوميا أن حاكما أو وزيرا أو مديرا للوزارة سرق من مال الشعب مليارات من النيرات ولم يتم القبض عليه أو قبض ثم أطلق سراحه فيما بعد بدعوات مزيفة ثم تسمع نفس المسؤول قد ألقي عليه القبض وسجن خارج الدولة كما حدث مع حاكم ولاية دلتا المسمى ب" جيمس إبوري " (James Ibori,)[1]، الذي حوكم في بريطانيا قريبا بعد تبرئته في محاكم نيجيريا، وغيره كثير.فتطبيق الشريعة الإسلامية في هذا المجال يتطلب تدخل الحكومات بأن تتحمل هذه المسؤولية عن المواطن، فتساعد في الكسب، وتوفير رأس المال، والسيارات للنقل، وتوفير المياه في الأحياء، وتعمير مجاري المياه، وتوفير الدواء في المستشفيات، وتحسين ظروف المعلم والمتعلم، حتى يحس الناس بوجود العدل والحكومة الراشدة الإسلامية.

هذه هي المجالات التي بدئ بها تطبيق الشريعة الإسلامية في ولايات شمال نيجيريا. إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه في الساحة هو ما هي السلبيات التي تبعت تطبيق الشريعة في شمال نيجيريا؟ وما إيجابياتها؟ ومن أين جاءت تلك السلبيات؟ هل من الحكام؟ أم من الشعب؟ أم من ظروف البيئة المحلية والعالمية؟

(1) This day Journal i,1 Feb,2013.

المبحث السادس

السلبيات التي واجهت تطبيق الشريعة الإسلامية في شمال نيجيريا

أولا: السلبيات التي واجهت تطبيق الشريعة الإسلامية في شمال نيجيريا وأسبابها:

[1] الحكام:

إن كثيرا من الولاة تولوا منصب الرئاسة ولا يعرفون كثيرا من أحكام الشريعة الإسلامية، وإنما يعرفون منها بعض الأحكام بحكم انتمائهم إلى الإسلام فقط، أما فقه الدولة والأحكام الشرعية فإن إلمامهم بها ضعيف، لأن موارد علمهم وثقافتهم أخذوها من المدارس الغربية ولا يرون للدين دخلا في شؤون الحياة العامة لضعف إلمامهم بأحكام الشريعة، ثم إن شهوة الحكم والسلطة، والمحافظة على المصالح الشخصية قد تعوق توجههم لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، ولاسيما أنهم أنفقوا أموالا طائلة في الوصول إلى الحكم عند الحملات الانتخابية، يريدون الأرباح مع رؤوس أموالهم، وقد لا تسمح لهم الشريعة بذلك من الأموال العامة، ولذا يروّجون كل ما يؤدي إلى إسقاطها وإخفائها وراء الكواليس.

[2] الشعب:

لقد ابتلى أغلب الأمة في الشمال، بشدة الحاجة، والفقر، والفاقة، والكسل عن العمل حتى أصبح الناس لا يراعون حلالا، ولا حراما، إلا قليلا ممن عصم الله منهم، فالتف الناس باسم المساعدة في التطبيق والسعي إلى الإنجاز حول الذين تولوا مسؤولية التطبيق، وحول ولاة الأمور في الولايات المذكورة، وكثرت الطلبات المزيفة، وأخذ الحكام يوزعون عليهم ثروات الشعب، إلى أن استثقل الحكام أمرهم، وضعف كاهل الحكومات عن تحملهم، فتقلصت حوافز التقدم في تطبيق الشريعة، فبدأت معاملة كثير من الحكام تظهر انسحابهم، خوفا من استغلال الشعب هذه الفرصة وتحميلهم مالا يطيقون.

[3] الظروف البيئية المحلية والعالمية:

{أ} ولقد تعددت الظروف البيئية المحلية بتطبيق الشريعة الإسلامية التي لم تكن مهيأة بصورة جيدة، فالحكام ليسوا مهيئين ولا مستعدين، وليس بأيديهم خطط أو برامج لتطبيق الشريعة الإسلامية على أرض الواقع قبل أن يعلنوا تطبيقها، أضف إلى ذلك عدم كفاية أكثر القضاة الذين يقومون بتنفيذ أحكام الشريعة، وقلة رواتبهم الشهرية، لأنها تأتي من قبل الحكومة المركزية، فنتج عن عدم تهيئة الظروف استغلال بعض الجمعيات الحقوقية داخل وخارج نيجيريا لذلك وعملت جادة للقضاء على تقدم آثار الشريعة الإسلامية في البلد.

{ب} القيود والعراقيل من قبل الدستور النيجيري، فهو لا يعترف بالشريعة الإسلامية في القضايا التي تتعلق بالحدود إطلاقا، ولا يعترف كذلك بكثير من القضايا ذات الصلة بالأحوال الشخصية. كما أن الدول الخارجية تقف ضد تطبيق الشريعة الإسلامية وتعمل آلياتها الإعلامية، والأمنية والعسكرية، لمنع تطبيقها. علما بأن بعض رؤساء دولة نيجيريا ليسوا مسلمين أو أن المسلمين منهم غزتهم الثقافة الغربية.

{ج} رجال الأمن كلهم بكل أنواعهم تحت إشراف الحكومة المركزية من شرطة وعسكر وجمارك وبلدية وغيرها يأتي تعيينهم ورواتبهم وترقيتهم وكل شؤونهم من الحكومة المركزية ،والدولة خليط بين المسلمين والنصارى والوثنيين وهكذا حُكامها ورجال أمنها.

ثانيا: من الإيجابيات التي تحققت بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في شمال نيجيريا:

[1] تم تأسيس اللجان في بعض الولايات لإجراء معاينة للقضاة، ولكل من يريد العمل في ساحة القضاء مواجهة لجنة للغربلة وتوظيف الناجحين فقط في المعاينة، هذا العمل ساعد في إيجاد القضاة الأكفاء، الأمر الذي يعد من ثمار العودة إلى تطبيق نظام

الشريعة وعلى سبيل المثال ولاية زنفرا وكدونا وغيرهما حيث تساعد عن المجتمع على التطهير.

[2] بعض الولايات كزمفرا، وكانو، وسكتو، وغيرها قامت بإنشاء هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الحسبة) التي تقوم بمهام منها إغلاق بيوب الدعارة، والخمور، والمخدرات ومنع السيارات التي تحملها والمرور على أراضيها.

[3] مراجعة بعض الولاة لبعض أمور الحكم، وإحسان توزيع الثروة عن طريق إيجاد فرص العمل للشعب، وإعادة هيكله بعض الوزارات لتحسين الأداء، ومعالجة مشكلة الفقر بتطوير الصناعات، والاستفادة من معطيات الشعب، في المجال الصناعي، وتنمية المجالات الاقتصادية.

[4] إنشاء وزارات، وهيئات، ولجان جديدة تعمل في شتى المجالات ذات الصلة بحياة الناس، كوزارة الشؤون الدينية، وهيئة الحسبة، وديوان الزكاة، ولجنة الدعوة الإسلامية، ولجنة توحيد المناهج الدراسية للمدارس الإسلامية الخاصة، وهيئات الأوقاف والمساجد.

[5] إقامة الندوات والدورات والمحاضرات والمؤتمرات في الجامعات والمؤسسات والدروس وإلقاء الضوء في الإذاعة والمجلات والجرائد والبيان بأن تطبيق الشريعة حق دستوري قاصر على المسلمين فقط مما أزال مخاوف كثير من غير المسلمين من تطبيقها. وهذه الأنشطة السابقة الذكر ساعدت كثيرا من الحكام والقضاة والهيئات القانونية والعلماء والباحثين في الإلمام بمعنى الشريعة الإسلامية. وكانت هذه المقالة جزءا من ذلك.

[6] بناء الجامعة الإسلامية في كشنا وفتح البنك الإسلامي لأول مرة في البلاد للتعامل المصرفي بدون ربا والذي يستفيد منه اليوم غير المسلمين أكثر من المسلمين أنفسهم.

الخاتمة

تشمل هذه الخاتمة النتائج والمقترحات والتوصيات التالية:

{أ} النتائج:

[1] أن الإسلام دخل إلى شمال نيجيريا في القرن الحادي عشر الميلادي عن طريق الونغربين الذين جاءوا من إمبراطورية مالي "Mali" .

[2] أن كثرة العلماء الذين قتلهم الاستعمار في ولايات الشمال هو من الأسباب الرئيسية لجهل الناس بالدين والدنيا إذ تحولت القيادة من يد العلماء والمصلحين إلى يد من لم يعرف عن الدين غير الانتماء والاسم،ولذا صار الناس حيارى كما نشاهد ذلك اليوم.

[3] ما قاتل المستعمر المسلمين في الشمال إلا لحقده وعداوته للإسلام لأنه وجد المسلمين يمتازون بنظام سياسي متكامل ووعي متميز في الإدارة ونمط ثقافي متفرد ضمن تعاليم دينية متجذرة في المجتمع.

[4] أدى تسرّب الفساد السياسي والاجتماعي إلى انتباه الناس إلى المشاكل المحدقة بهم فبدأوا المناقشات حول الأحكام الدستورية،وقضية العمل بالشريعة الإسلامية في النظام الدستوري النيجيري.

[5] اهتم تطبيق الشريعة الإسلامية بمجالات عدة من أهمها مجال الشؤون السياسية، والشؤون التشريعية والقضائية، والشؤون الدينية، والشؤون الاجتماعية.

[6] واجه تطبيق الشريعة الإسلامية في نيجيريا عدة سلبيات بعضها تتعلق بالحكام وبعضها الآخر بالشعب والظروف البيئية والمحلية والعالمية، كما تحققت أيضاً الإيجابيات التي يعتبر من أهمها تأسيس لجان معاينة القضاة، وإنشاء هيئات الأمر بالمعروف، وإنشاء وزارات ذات صلة بحياة الناس، وبناء الجامعة الإسلامية في كشنا وغيرها.

{ب} المقترحات والتوصيات:

يحتاج تطبيق الشريعة الإسلامية في ولايات شمال نيجيريا إلى المقترحات والتوصيات الآتية:

[1] اهتمام الحكام والعلماء والمصلحين بنشر العلوم الإسلامية والدنيوية حتى يدرك العامة والخاصة مقاصدها وفوائدها، فيتسلحون بسلاح العلم والمعرفة، فإنه أول ما نزل على الرسول ﷺ من الوحي قوله تعالى: "إقرأ باسم ربك الذي خلق"(1)، ولا يشك أحد في أن طلب العلم بجميع فروعه وفنونه واجب على كل مسلم فهو أساس الخير كله.

[2] التأني وعدم الإسراع في الإعلان عن الأمور قبل الاستعداد التام لها، فإن دراسة القضية دراسة مستوعبة ومتعمقة يمكن من التخطيط والبرمجة والأهداف لها وبناء الأسس الكفيلة لضمان استمرارية التطبيق.

[3] التنظيم يجب على المسلمين في المجتمع المعاصر أن يكون لهم حسن التدبير والتنظيم الجيد في كل شيء، وأن تكون لهم أهداف وبرامج محددة، يسعون إلى تحقيقها، والمسلمون في المجتمع المعاصر لم تتبلور لهم أهداف محددة، ولا خطة مبرمجة في سياسة البلاد، أو اقتصادها أو قوتها العسكرية أو القضائية بصورة جيدة بعد.

[4] تربية النفس والأهل تربية إسلامية، والإنسان في حاجة إلى أن يربي نفسه ويدربها على الصبر والتحمل، والثقة بالله وعلى العبادة في كل وقت وحين، وأن يمنعها عن الوقوع في المعاصي، ويجب أن يتربى المجتمع على الصدق، والأمانة، والإحساس بالمسؤولية، وبهذا يضمن للمجتمع العبور إلى بر الأمان.

[5] الاعتماد على الجهد الذاتي في كسب الرزق الحلال، وعدم النظر إلى ما في أيدي الحكام، لأن الذي يمعن النظر في سيرة الأنبياء والرسل والصالحين والمصلحين

(1) سورة العلق ،الآية :1.

يرى أنهم لا يأكلون إلا من عمل وكسب أيديهم، قال تعالى: "وما أرسلنا قلبك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواق"[1]، ونبي الله آدم عليه السلام كان راعيا مزارعا، ونبي الله داود كان حدادا، ونبي الله شعيب عليه السلام كان راعيا، ونبي الله إبراهيم عليه السلام كان راعيا ونبي الله محمد ﷺ لم كان راعيا وتاجرا ومجاهدا، صلوات الله وسلامه عليهم جميعا كانوا هم وأهلوهم لا يأكلون من الصدقات شيئا.

[6] توحيد الصف المسلم وعدم التنازع والافتراق، فالإسلام يدعو في غير آية من آياته إلى الاعتصام بحبل الله وعدم التنازع والتفرق، وقال تعالى: "ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم"[2]، وقوله أيضا: "إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء..."[3]، ويقول تعالى: "واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا"[4] ولنصرة تطبيق الشريعة الإسلامية يجب أن يتحد الشعب وخاصة علماء الدين فيما بينهم، وألا يستمر الحال على ما كان عليه من قبل.

[7] حسن اختيار القيادات والممثلين في المجلس التشريعي وفي تولي المناصب التنفيذية والقضائية وغيرها. إذ لا يمكن للشعب أن يتصرف تصرفا صحيحا إلا عبر قيادة صالحة وقوية وأمينة، ومن شرط القيادة أن تكون مكتملة الأهلية والكفاية في تولي الأمور، والمسلمون يمثلون الأغلبية في الولايات الشمالية، فهم الذين ينتخبون ويختارون، ومن هنا يجب على المسلمين أن يراعوا سياسة الدولة ويعرفوا نمطها ونظامها، ويمثلوا شعبهم في كل المناصب والمقاعد، فقد تكون بعض أوجه النظم

(1) سورة الفرقان، الآية: 20.
(2) سورة الأنفال، الاية: 46.
(3) سورة الأنعام، الآية: 109.
(4) سورة آل عمران، الآية: 103.

الديمقراطية غير منسجمة مع مقتضيات الشريعة الإسلامية بل يكون منها ما يعارضها في مقاصدها ومبادئها وأهدافها، إلا أن ذلك لا يعني أنهم لا يمارسونها، لأنهم إذا تركوا الساحة لغيرهم، تكون ثمة كارثة كبرى.

[8] الإبتعاد عن بعض العادات والتقاليد التي تكاد تعم مجتمعنا في كل شؤونه بلا استثناء، ومن تلك العادات اتكال الشعب على عطايا الأمراء والأثرياء والسياسيين في قضاء حوائجهم المادية، وهذا يؤدي إلى ترك كثير من المهمات الأساسية، والوقوع في الأكل بالدين، والحيل، وغرس العداوة بين الأتباع، ومنها تفرق الأمة لأحزاب دينية متعددة، وقلة الأمانة واستخدام الشباب والشابات للكسب والانضمام إلى منظمات سرية وغيرها.

المصادر والمراجع:

{أ} المراجع العربية الأساسية:

[1] القرآن الكريم، مصحف المدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

[2] عبد الرحمن لول دورو (2010م)، أثر اللغة العربية في لغة هوسا، (الكلام رأس مال نموذجا)، رسالة الدكتوراه مقدمة إلى قسم الدراسات النحوية واللغوية، كلية اللغة العربية، جامعة أد درمان الإسلامية، السودان.

[2] آدم عبد الله الإلوري(1978)، الإسلام في نيجيريا والشيخ عثمان بن فودي الفلاتي.

[3] محمد لواء الدين أحمد (2009) الإسلام في نيجيريا ودور الشيخ عثمان بن فودي في ترسيخه، دار الكتب العلمية بيروت .

[4] عبد الله عبد الرزاق (1996م)، الإسلام وتحدي الاستعمار الأوروبي في إفريقيا، المكتب المصري لتوزيع المطبوعا، القاهرة.

[5] محمد محمد بابنغدا (2002م)، أضواء على تطبيق الشريعة الإسلامية في نيجيريا، مجلة البيان، لندن، السنة العدد: 177، ص:94.

[6] ناجي علي أيوب (د.ت)، لمحات عن الإسلام في نيجيريا بين الأمس والغد، دار الكتاب الحديث، الكويت.

[7] الإدريسي محمد (1985م)، مستقبل الإسلام في نيجيريا، مجلة دعوة الحق، الرباط، العدد: 28.

[8] عبد الله بلال، الأحداث الخيرة في نيجيريا، الخلفيات والحقائق، مجلة البيان، الرياض، السنة 15، العدد 150، 2001م.

{ب} المراجع العربية الثانوية:

[1] شيخو أحمد غلادنثي، (ب.ت)، حركة اللغة العربية وآدابهافي نيجيريا، دار المعارف، القاهرة.

[2] المأمون باب الأمين كيتا، (1993م)، قضايا إفريقية التحديات الحالية والمستقبلة، (د.م)، القاهرة.

[3] إسماعيل أحمد وآخرون (1998م)، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض، ج2.

[4] إبراهيم عبد الله عبد الرزاق.

[5] حمدان الرحمن (1996م)، إفريقيا الجديدة، دراسة في الجغرافية السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة.

[6] يوهجون قاي نوت، جمهورية نيجيريا الاتحادية، مجلة النشرة عمان، العدد: 23، 2002م.

{ج} المراجع الأساسية باللغة الإنجليزية:

[1] Kane Ousmane (2003), Muslim Modern in Post Colonial Nigeria, Leiden.

[2] Kilani, Abdul-Razaq O. Issues and Trends on Religious Tolerance in Nigeria, The Contemporary Scene, "Journal of Muslim Minority Affairs, London, 1997, Vol. 16, No.2.

المراجع الثانوية باللغة الإنجليزية:

[1] Hiskett, M. "The Ninteenth Century Jihads in West Africa", The Cambrige History of Africa, Cambrige, Cambrige University Press, 1416AH/1996Ad/Vol.5.